

11

11

11

116

العروش العلوية في الأرواح الشرعية

محمد طاهر سنبل

٢١٦٨

ع . س

العروض العلوية في الاروش الشرعية ، تاليف

ابن سنبل ، محمد طاهر بن محمد - ٢١٩

خط القرن الثالث عشر الهجري ، تقديرا .

٧ ق ٢٤ س ٥٢٤ × ١٧٥

١٦٨٥

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

مجم المؤلفين ١٠ : ١٠١ ، هدية

المعارفين ٢ : ٣٥٤

١- العقوبات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ- ألف ب- تاريخ النسخ .

المكتبة
العلمية

عبد القادر بن محمد
الغفني

المروني العلوي

في الاروشتي الشرعي

للملازمة الشريفة

ظاهر سبيل

عقلم

عنه

١٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	المروني العلوي في الاروشتي الشرعي
الرقم	١٦٨٥
اسم المؤلف	محمّد ظاهر سبيل
تاريخ	
عدد الأوراق	٧
ملاحظات	فقاروس

١٧٥٨٩٤٥

٢١٢٨

٥٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالملّة
السعيّة السهلة فارشد الخلق لديّ الحق وهدم قواعد الجاهلية فمن ارشاده وهو
الذي تم في قبة فلك الكمال كماله قوله عليه الصلاة والسلام كل المسلم على المسلم حرام
دمه وعرضه وماله صلى الله عليه وسلم على الله واصحابه واتباعه واحزابه وبعد فقد
سئلني بعض الاخوات عن تقدير المقدريين للدماء في هذا الزمان والجروح والاصابات
بات والشجاج وكل الجانيات هل هو على طريقة مرضية او على غير حقيقه
شرعيه فاجبت بانه مبني على قواعد جاهلية وسلوك سنة فاسده ليست
بمرضيه لانهم يقدرون الدم بالوزن والجراحه بالفقد بغير طريق شرعي ولما
تنظرون البرئ من الجراحه ويقدرون الدية بالفهم عبارة عن النقي قرش والما حصل
انهم غير سالكين طريق الشريعة المحمديه فطلب مني ان ابين الطريقة الشرعية ليسلكوا
من هذه رب البريه فالتفت هذه الرساله السنيه وسميتها بالعروض العلوي
في الاروس الشرعيه وزدت على ذلك امور تحتاج الى معرفتها وترتبطها على فصول
فصل في اقسام القتل الذي يتعلق به الاحكام الالئيه ينقسم القتل الى عمد وشبه
وخطاء وما في حكمه وما هو السبب فوجب القتل عمدا وهو ما نتحدثه بضربه بسلاح ونحو
في طريق الاجزاء كالمحدّد من الخشب والحجر والنار الاشم والقصاص عينا الا ان يعفو
للكفارة وقال الشافعي ولي القتل مخير بين القصاص والديه يطالب بايهما
شاء وقد حررت في جواب سؤال ان القتل يبيد قه الرصاص عمدا اذ تعدد المرمي
وموجب شبهه العمد وهو ان يتمد بضربه بغير ما ذكر الاشم والكفاره بعقوب
رقية مومنة فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين وصم اعتاق رضيع احد
ابويه مومن لا الجيني ودية مقلظة على العاقله وسياقي القصاص واذا تعدد
ضربه بجديد لا حد له كسجّة الميزان يجب القصاص وان لم يجرح وفي طاهر
الروايه وكذا بما اشبه الحديد كالنحاس ونحوه كذا في الحائيه وغيره واذا اضر
بحجر عظيم او خشب كبير فقتله فهو شبه عمده عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو
اذا لم يجرح فان جرح وجب القصاص بالاتفاق كذا في واقعات قدرى عن الشافعي

وسان
شبه

وقلا

وقلا والثلاثة ضربة قصدا انما لا تطبقه البيه كخشب عظيم عمدا وكذا الخلاف
في التفريق والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا كذا في الملتقى وشبهه عمد فيما دون النفس
عمدا موجب للقصاص فيما يمكن فيه المماثلة كاسباني وموجب الخطاء وهو ان يرمى شخصا
ظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم او غرضنا وهو المسمي بالشارع الا ان فاصاب ادبيا
وما جرح الخطا في جميع احكامه كناسم انقلب على رجل فقتله الكفارة المنقذ والمدينة
على العاقله وموجب القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذن السلطان
الدية على العاقله لا الكفارة وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا اي القتل بسبب
والحقه الشافعي بالخطا في احكامه فصل فيما يوجب القصاص وما لا يوجبه يجب القصاص
بقتل كل محقون الدم بالنظر لقاتله على التابيد عمدا بشرط كون القاتل مكلفا فلو
قتل القاتل اجنبي عمدا وجب القصاص عليه ويقتل الحر بالحر وبالعبد وقال الشافعي لا
يقتل به ويقتل المسلم بالزمني وقال الشافعي لا يقتل به ولا يقتل بالمستامن ويقتل الرجل
بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمني وساقص الاطراف وبالمجنون ويقتل
الجمع بالفرء اذ جرح كل واحد جرحا مملكا والغرب بالجمع اكتفا ان حضر وليهم فان حضر
ولي واحد قتل به وسقط حق البقية لموت القاتل ويقتل الفرع باصله وان علا لا يصله
بعكسه ذكورا كانوا واناثا بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث سنين ولا يقتل سيد
بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد ولده وعبد يملك بعضه ويعف عن قطع يد عبده او
قتله محيط ولا يقتل الا بالسلاح وقال الشافعي يستوفى القصاص بما قتل وللكبار القول
قبل كبر الصغار خلافا لهما ومن جرح رجلا عمدا فصار ذا فراس ومات يقتضيه منه الا
اذا وجد ما يقطع كالبري منه او العقو عنه كذا في الدرر وان عجز المقطوع عن القطع
فمات ضمن القاطع الدية ولو عجز عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية لا يجزى بالخطا
في الثلث والعمد من كل المال كذا في المتون وينبغي ان يحمل ما مره في الجرح على هذا
التفصيل ثم رايته في جامع الرموز ويسقط القول بموت القاتل ويعفو الاوليا
وبصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حاله عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه لمن
بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين في مال القاتل فصل في القصاص

محي

فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة فيقتض ^{بقطع اليد من الفصل}
 سوا قطعت من الرسغ او المرفق او المئب وان كان يد القاطع الكبر وكذا الرجل والماء
 والاذن والعين ان ذهب ضوءها وهي قائمة غير مختسفة فيجعل على وجه الجاني قطن
 رطب ويقابل عينه بماء من حديد محمات بحيث تتلبد حتى يذهب ضوءها ولو ذهب ضوء
 العين وهو فاقد اليسر اقتض منه وترك اعني ولا تقتض العين باليسرى ولا بالعكس
 كذا في الظهريه ولو قلعت لا قصاص بل الارش والسن وان تفاوتتا صفرا او كبرا ولو
 خد الشبيه بالشبيه والناب ولا يؤخذ الا على بالا سفلى ولا بالعكس ولا قصاص في عظم
 سوا السن بل الحكومة ولا في طرف رجل وامرأة وحرد وعبد وطرف في عبد لتقدر المماثلة بالخط
 وبينهم وهذا الاطلاق وهو المذكور في اكثر الكتب لكن في الوقعات لو قطعت المرأة يد رجل
 كان له القود لان الناقص يستوفي بالكمال اذا رضى صاحب الحق كذا في جامع الزهور
 وصرح في الهدايه بخلافه وهو مقتضى اطلاق المستون وقال الشافعي رضى الله عنه
 يجب القصاص في جميع ذلك الا في الحريق قطع طرف العبد وطرف المسلم والنهي سيار
 وقال الشافعي لا قصاص في قطع يد من نصف ساعد وجائفة برئ ولسان وذكر وان من
 اصلها على ما في اكثر الشروح وعليه الفتوى ظهريه لتقدر المماثلة لانها مما ينقص
 ينسب الا ان يقطع الحشفة وحدها لا مكان المماثلة ويجب القصاص في الشففة انت
 استقصاها بالقطع لا مكان المماثلة ويجب القصاص والولاء وخير المحققين علي بن الا
 رش والقول ان كان القاطع اشل بشلل ينتفع منه باليد او ناقص الاصابع او
 كانت الشجة استوعبت ما بين قرت المشجوج ولا تستوعب ما بين قرتي الشاج وفي
 كل موضع وجب القصاص لافرق بين ما اذا ^{كانت} حصل الضرب بالسلاح او غيره
 كالعصى والاصبع في العيني ونحو ذلك اذا كان متولا كذا في الظهريه واذا قصد ضرب
 يده فاصاب عينه وتلف فدية لانه شبه عمد قال محمد رحمه الله اذا تعد شيئا في انشاء
 فاصاب غيره ما تعمده فهو عمد بان قصد ضرب يد رجل بالسيف فاخطا وابان رأس
 فهو عمد وان قصد ضرب زيد فاصاب خالدا فهو خطأ كما في البزارية قصص
 في الجناب على الاطراف من القرب الى القدم لا قصاص في شيء من الثمور واذا
 زال شعر انسان ولم يثبت فدية فيه كاملا والذكر والانثى والكبير والصغير في
 سوا الا انه يؤجل سنة كذا في الظهريه فان مات او نبت المحقق قبل الحول لا

بيان
المجنى

لا يجزئ

نحو

لا يجب عليه شيء كذا في الخلاصة لكن يعزريه ازالة الشعر حتى المرة بما يليق به كذا في
 في البزارية وتجب الدية اذا زال شعر الحاجبين ولم يثبت وفي احدهما نصف الدية وكذا الا
 هدايا ولو لم يثبت كذا في البشري وفي احدهما ربع الدية بخلاف شعر الصدر والساعدين
 والساقين فانه لا شيء فيه كذا في الظهريه وتجب الدية في اللحية الوافر اذا لم تثبت كحمار
 فان لم تثبت واقرم كلحية اللوسج فغيرها حكومة عدل كالشارب وبعض الوافر ان لم
 يعلم نسبه الى الكل فانه علم فيقدره ^{من} من الدية وان كان اللحية شعرات تعد عينا
 وشيئا فلا شيء فيها كذا في البزارية وهذا كله اذا لم يثبت فان ثبت فلا شيء في الكل
 ولا قصاص في جلد الرأس والبدن ولحم الفخذين والظهر والبطن والذقن اذا قطع
 شيئا منها كذا في المحيط يعني بالارش ان يقع الاثر بعد البرى فان لم يقع ففيه
 الخلاف الا في وفيه ايضا لا قصاص في اللطمة والوكرة والموحات والدقة والدقعة
 واذا سلخ جلد الوجه فمن الدية ولا قصاص في الشجاج الا في الموضحة عمدا وفي ظاهرها
 الرأية يجب القصاص فيما دون الموضحة وهو الاصح لا مكان المساواة فيسير
 غورها بمسار شتم يتخذ حديدة بقدر ذلك فيقطع سها كذا في التثني وغيره
 والشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحمر الجلد اي تحدته والدافعة التي تظهر
 الدم كالدفعة ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضعة التي تبضع الجلد اي
 تقطعه والمتلاحم التي تاخذ في اللحم والسحاق التي تصل الى السحاق اي جلدة رقيقة بين
 اللحم وبين عظم الرأس والموضحة هي التي توضع اي تظهره والهاشم التي تتهشم العظم
 اي تكسره والمنقلة اي التي تنقله بعد الكسر والامة التي تصل الى ام الدماغ وهي
 الجلدة التي فيها الدماغ واما الدافعة وهي التي تصل الى ام الدماغ فمهلكة عادة فلذا
 لم تذكر في الشجاج وتخص الشجة بما يكون في الوجه والرأس وما يكون بغيرهما
 فجارحه والذقن من الوجه بلا خلاف كذا في المحيط ولا تكون الامة الا في الرأس وفي الوجه
 في الموضع الذي يخلص الى الدماغ ويوجب في الموضحة خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة
 مطلقا عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة ثلثها وفيما قبل الوجه
 خطأ حكومة عدل وعمدا ما من من الخلاف وسبب في تفسير الحكوم ودخل ارش



موضحة اذهبت عقله او شعر رأسه في الدية كن قطع اصبعاً فشلت اليد وسقط القصاص
وان اذهبت سمعه او بصره او نطقه لا تدخل في العيني اذ فقئت كمال الدية وفي احدها
نصف الدية وكذا اذا تخسفت ولم تنفقتي وكذا يجب الدية اذا كانت الجناية خطأ وذهب
ضوئها وهما قايمتان ونصف الدية في احدهما وفي عين الاعور نصف الدية وقيل كمال الدية
ولو ابين بعض عيني بفرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل كذا في البزاريه واذا ضرب
انف رجل فادهب شحم فيه الدية ويختبئ بالرواح الكريمة وفي قطع المارن خطاً وهو
مالا من الاثني حكومة عدل وهو الصحيح واذا قطع الاثني من اصبعه فلا قصاص فيه
لانه عظم وفيه الدية وباقي الاثني تبعاً للمارن وان ضربه فصان بحيث لا ينفصل
منه ففيه حكومة عدل وفي الشفتين خطاً كمال الدية وفي احدهما نصف الدية وفي
العلما والعلماء وهما المشقوقتان حكومة عدل وفي قطع الاذنين الشاخصتين
خطاً كمال الدية وفي احدهما نصف الدية واذا ضربه حتى ذهب سمعه تجب الدية
ويختبر بذاته نحو صرخ وهو غافل كذا في الظهيرية وفي كل سنن نصف عشر الدية
لو خطاً والاضراس والانياب والشايبا سوا ولا يزداد على تمام الدية في عضو
من اعضاء الانسان الا في سنان ولو لطمه فتحرك السن ثم سقط فالقصاص
لو عمدا والارش لو خطاً ولو كسر بعضها فاسود الباقي او احمر سن او اخضرت
او دخل عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية في ماله كذا في الخلاصة
ولو ضرب سن حراً صفت قال الامام لا يجب عليه شيء وان كان عبداً ففيه
حكومة كذا في الظهيرية والسن اذا نبت لاشئ على القالع وان نبتت معوجة
تجب حكومة عدل وفي اللسان الدية ان منع النطق واذا اكثر الحروف كذا في النقا
وغيرها لكن في المحيط تجب الدية بقدر ما فاته من الكلام واختلف السائح في معرفة
مقدار الفاات مال حصر ثم يجتمع بجميع الحروف فان امكنه التكلم بالنصف
فالفاات النصف او بالثلاثة الاربع فالفاات الربع وبالربع وهو سبعة كانت
الفاات ثلاثة ارباء فيجب ثلاثة ارباء الدية وقال بعضهم يجتمع بالحروف
اللسانيه والاول اصح انتهى باختصار واذا دعي المجني عليه ذهاب الكلام

يستغنى

نحو

يستغنى حتى يسمع كلامه ولا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط وفي
الجبني كمال الدية وفي احدهما نصف الدية والعظم الذي تحت الذقن والجبني ليس فيهما
ارش مقدار كذا في المحيط يعني فيهما حكومة عدل وكذا سر كل عظم فيه الحكومة
بقدر ما يرى الحاكم بعد نظري عدل فيمن يعالج الكسر كذا في البزاريه والمرومية العظم
الذي عند ثقب الخرو وفي قطع اليد من مفصل الرسغ خطاً نصف الدية وما فوق الكف والقدم
عند تبع خلافا لهما كذا في الظهيرية والصحيح قولها كذا في المحيط وعليه المستون ولو
ضرب يده فشلت وجب دية كاملة وفي الساعد والزند اذا كسر حكومة عدل وفي اليد
اذا قطعت من نصف الساعد نصف دية وحكومة وفي الاصابع القصاص اذا قطعت
عمدا كان القطع لامن المفصل وفي اصابع اليد الواحدة او الرجل نصف الدية وفي كل واحد
من اصابع اليدين او الرجلين خطاً او عند تعذر القصاص لعدم امكن المماثل عشر
الدية ولا فضل لبعضهن على بعض وما كان من الاصابع فيها ثلاث مفصلات في كل مفصل
منها ثلث دية الاصبع وما كان فيه مفصلات في الواحد نصف دية الاصبع وفي الاصبع
الزبد والاعملة حكومة عدل كذا في الظهيرية والظهار انه اراد بالاعملة مروسى
الاصبع قبل المفصل والظفر اذا نبت كما كان لاشئ فيه كما في غيره واذا لم ينبت
ففيه حكومة عدل وان نبت على عكس ففيه حكومة عدل دون الاولى وفي ثدي
الرجل حكومة عدل وفي حلمته حكومة دون الاولى وفي ثدي المرأة الدية وكذا في
حلمتي ثديها والثدي تبع للحلم وفي احدهما نصف الدية والصغير والكبيره في ذلك
سواء وفي الصلب الدية ان منعه عن الوقاع او حده به فاذا لم يمنعه ولم يحده
وبقي للجراحه اشرف ففيه حكومة وان لم يبق لها اشرف ففيه خلافاً كذا في المحيط وسباني
ذكر الخلاف في الحكومة وكذا صدر المرأة اذا انكسر وانقطع ماها ففيه الدية وفي
الضلع حكومة عدل كذا في الظهيرية وفي الجايفة ثلث الدية واذا نفذت الى الجانب
الاخر ففيها ثلث الدية ولا تكون جايفة الا اذا كانت على الصدر والبطن
او الظهر او الجنب فلا تكون جايفة على الوجه وان بعدت كذا في المحيط وفيه
فان كانت من الانثيين كمال الدية في الظهيرية وان قطع احدهما او انقطع

ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يعر الجاني به كذا في البرازية وفي الحشفة كمال الدية
وما في الذكر تبع فان قطع ما بقي من الذكر قبل البري لد اخلا وان تحلل برئ في الباقي حكمه
واذا قطع الذكر والانثيين ان بدا الذكر ففيه ديتان ولو بدأ بالانثيين ثم بالذكر ففي الا
نثيين الدية الكاملة وفي الذكر حكومة عدل وان قطعها من جانب النخاع ففيه ديتان
كذا في الظهيري زاد في البرازية ولو سقطت لجيتة ففيه ثلاث ديات للذكر والانثيين
واللحية انتهى وفي الاليتي ورجل المرأة من الجانبين الدية ان استأصلها والا فحكمه
عدل كذا في المحيط وفي احدها نصف الدية ولو طعن برمح او غيره في دبره فصار لا يستمسك
ففيه الدية واذا ضربه فسلس بوله وصار الحال لا يستمسك ففيه الدية واذا قطع في
المراة وصار حال لا يستطيع بحالها ففيه الدية واذا جاع امرأته فافضاها حق
لا تستمسك البول فعليه الدية وان كان تستمسك فلا شيء عليه خلا فالابي يوسف كذا في
المحيط واذا وقع اجنبية وسقطت وزهبت غدرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير
كذا في الظهيري وليس في الجراح ارش مقدس الا في الجايعة كذا في البرازية يعني بل
فيها الحكومة تحكم العظم ان بقي الاثر كما سيأتي قال صاحبنا رحمه الله بدل مقدس من
الاطراف في الرجل في المرأة نصف ذلك ومالم يكن له ارش مقدس اختلف المسايخ
فيه وذكر شيخ الاسلام الطولي لمحي ان مالم يكن له بدل مقدس يستوى الرجل
والمرأة عند أصحابنا كذا في الظهيري قلت مثلا الوجوب في سن الرجل نصف عشر دية
وهي خمسمائة درهم او خمس من الابل في سن المرأة نصف عشر ديتها وهي مائتان
وخمسون درهما او ثمان وقيمة نصف من الابل لان دية المرأة نصف دية الرجل واما
الحكومة فيستويان فيها وانما تظهر المساواة بتبيينهما على تفسير الحكومة بقدر
ما يحتاج اليه من النفقة الى ان تبراء هذه الجراح اما على قول الطحاوي والرخي
المصححان فان الرجل والمرأة وان تساويا في تقدير الحكومة زيادة ايضا كذا وما
وجب الدية في المخرج في القيمة في الرقيق الذكر كالذكر والانثي كالا نثي
الا اذا بلغت قيمة دية الحر فينقص قيمة عشرة دراهم وما قدر من دية الحر
قدر من قيمه ففيه نصف قيمة وقس على هذا واختلف في حبة العبد فقيل بح
حكومة عدل في الصحيح وقيل كل قيمته وسيأتي زيادة ايضا لما ذكرناه في هذا

الفصل

تم

الفصل مع تمامه في فصول فصل في بيان اصناف الدية وقدرها الدية من الذهب
الف دينار ومائة شعيرة كما في السارخاسر والفتح وغيرهما فالدينار الشرعي مزاد
على المثقال العربي بارب شعيرات فعلى هذا تكون الدية من كل من الدنانير الموجودة
في زماننا سوا المحاييب الف دينار واربعماية وسبعين دينارا ونصف دينار وجزا
من احدى عشر جزا من دينار لان كل دينار قفلة وقيراط شعيرة ثم حررت وزنة
الدنانير على وجه التحقيق فوجدتها قفلة وقيراط واربعة اخماس شعيرة فعلى
هذا ينقص مما مر سبعة عشر دينار وربع دينار ونصف جزو من احدى عشر
جزا من دينار على وجه التحقيق ومن الفضة عشرة الاف درهم كل درهم شعيرة
كما في الفتح والثنا وحاسر وغيرهما من كتاب الزكاة والدرهم المعبر هنا كما في كثير من
المعتبرات فالدرهم الشرعي مزاد عن الدرهم العربي المسمى بالقفلة ستة شعيرات
فعلى هذا تكون الدية من الريالات الفرنسية التي هي النقد الغالب من الفضة في
زماننا علكا الف ريال ومائتي ريال واثنين وستين ريال لان كل ريال منها
تسعة دراهم الاثلث درهم عريف ولا يخفى انها اقل من دية الذهب الان وما
سابقا فالدينار متقوما في الشدع بعشرة دراهم كما في التبيين وغيره ومن الابل
قاسه وتحب في سيد العهد ارباعا وخمس وعشرين من بنت مخاض وهي التي تسم
عليها الحول وطعت في الثانية وخمس وعشرون من بنت لبون وهي التي تسم عليها
حولان وطعت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي طعت في الرابع وخمس
وعشرون جديعة وهي التي طعت في الخامسة وهذه هي الدية المغلظة ولا تغليظ
الا في الابل فلا تغليظ في الديباير والدرهم فلو قضى بهما لا يزداد على ما مر ويجب
في الخطا وما جرحه اتماسا من كل من المذكورة عشرون ومائة من مخاض من الذكور
عشرون وقد اخبرني اهل المعرفة بقيمة الابل ان قيمة اوساطها في جراتنا
اي في مكة المشرفة ونواحيها في اغلب الاوقات ابني مخاض خمسون ريال وبنت
مخاض بستة وبنت لبون ثمانية والحقة بعشرة الى اثني عشر والجذعة



بخمسة عشر فعلى هذا يكون الدية منها اقل من الدراهم لاني لا يخفى انه اذا قضى بالدراهم
 لا تعتبر قيمة الابل وان قضى بالابل فلا بد من الاسنان المذكورة والمعتبر الوسط من كل
 منها كما يفيد كلام الزيلعي وغيره والغالب فيهما تنافي القضا بالدراهم وبينهما واحد
 من الاصناف الثلاثة بالرضا والقضا وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاض ومشي
 عليه كثير من الشراح كالزيلعي وغيره وعلى الاول عمل القضا وكل الانواع اهلها كما قال
 الرازي وهذا ظاهر مذهب المحققين كذا في جامع الرموز وقيل الابل اصل وهو مذهب
 الشافعي وقيل يعتبر في كل نوع منها اهل في المحيط وهو مذهب مالك والمرأة في
 دية النفس وما دونها نصف ما للرجل ولا فرق في الدية بين العز والوضيع ولا
 بين العتي والفقير ولا بين الكبير والصغير ولو رقيقا والزمي كالتسليم فصل فيما
 تجب فيه الدية او بعضها تجب الدية في النفس والانف والمارن واللسان والذنب
 والحشفة والعقل والسمع والبصر والشحم والذوق واللحمة ان لم تنبت وشعر الرأس
 كذلك وفي محل عضو ذهب نفعه ليد شلت وعين ذهب ضوئها وصلب او صدر
 انقطع ماوه ودبر لا يستمسك وذكر كذلك سلس وكذا تجب في العينين والحاجبتين
 والاذنين والشفقتين وثدي المرأة وحلمتها والاثنين اي الخصيتين والاليتين
 وفرج المرأة من الجانبين وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية وهي
 خمسة الاف درهم شرعيه وهي ستماية ديال وواحد وثلاثون ديال ومن الابل خمسون
 من الانواع السابقة ولم يصرحوا به اكتفاء بما سبق ومن الدنانير نصف ما مر وفي
 وفي الجانيه والامه ثلث الدية وهي ثلاث الاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون درهم
 وهي اربعماية ديال وعشرون ديال وثلاث ديال فان تعدت الجانيه فيها ثلث
 الدية وفي احديها ربعها وهي الفان وخمسماية درهم شرعيه وهي ثلاث مائه ديال
 وخمسة عشر ديال ونصف ديال وفي المنقله عشر ونصف عشر وهي الف درهم وخمسماية
 درهم وهي مائة ديال وتسعة وثلاثون ديال وخمس ديال وثلاثة اعشار ديال
 وفي اصابع اليدين والرجلين الدية وفي كل اصبع منها عشرةا كما رشت الهاشمة
 وهي الف درهم شرعيه وهي مائة ديال وتسعة وعشرون ديال وخمسة ديال وما

فيها

نحو ٦

فيها ثلاث مفاصل من الاصابع فواحدة ثلث دية الاصبع وهي ثلثماية درهم
 وثلاثه وثلاثون درهما وثلث درهم شرعيه وهي اثنان واربعون ديال وثلاثه عشر
 ديال ونصف دية اصبع لوفيه مفاصلان وهي نصف عشر الدية كما رشت سبيرة وغرق
 الحسني وهي خمسماية درهم شرعية وهي ثلاثه وستين ديال وعشر ديال وهي ارش
 كل سيرة ايضا وما ذكر من التقدير ففي حق الرجل وفي حق المرأة نصفها وقد تجب
 بضربة واحدة دماة فيتعده فقد قضى عمر رضي الله عنه في ضربة واحدة با
 ربعة ديات حيث ذهب بها العقل والسمع والبصر والكلام وانما تجب الدية
 وبعضها في ما اذا كانت الجناية خطأ وتعدت المماثلة في القصاص فان كانت
 الجناية عمدا ولو بغير السلاح فيما دون النفس وامكن المماثلة في القصاص فالواجب
 القصاص الا ان يعني الجاني او يصلح فصل في حلومة العدل في الاصبع الزايدة حلومة
 عدل وكذا في الشارب ولحمة الكوسج وثدي الرجل وحلمته وذكر الحصى والعين
 ولسان الاخرس واليد الشلا والعين العمور والرجل العرجا والسن السوداء او
 كذا في عيني الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم حجة ذلك بما يدل على ابصاره ويحرك
 ذكره وبكلام فان علمت فكالبالغ وكذا فيما زاد على الكف فسر القدم ان لم يجب القصاص
 وكذا في كل المراحات الكائنة في العدل سوى الجانيه كما مر واما ما في الراس فهو شجاج
 كما مر وكذا في كسر كل عظم كما مر وكذا في كل عضو ليس فيه ارش يتقدر وحلومة
 العدل هي ان تقوم عبدا بلا هي الاثر ومعه فاققص من قيمته وجب سه
 من ديتة به نعي كما في كعب من المعنرات وهو مذهب مالك والشافعي وهذا قول
 الضحاك وقال الكرخي ح ينظر كم مقدار هذه الشج من الموصحة فيجب بقدر
 ذلك من نصف عشر الدية دون الصدر المسند ينظر المقتي في هذا ان امكنه البالي
 باذ كانه الجناية في الراس والوجه يعني بالتاني وان لم تسر عليه ذلك يعني
 بالقبول الاول وان شاء اقبى بالاول لانه ابسر وقال لو كان المرعاى يعني
 به وقال شيخ الاسلام من قول الكرخي اصح لان عليا رهم اعتبره بهذا الطريق

فمن قطع طرف لسانه كذا في السنن باختصار اي انه امر من قطع لسانه بالنطق بالحروف
ثم نظر الي ما لم ينطق به وقدر بقدر من الدية ومثال الحكومة على القولين ماذا قطع
ربع اذن حرم مثلا فعلى قول الضحاك يقولون فلو كانت قيمة مائة ريال ولو كان عبدا
سليما من هذا القطع وثماني ريال مع هذا القطع فالنقاروت الخمس فيجب خمس الدية
وهي مائة ريال واثنان وخمسون ريالاً وخمسة ريال وعلى قول الكرخي الواجب ثمن الدية
وهي مائة ريال وثمانية وخمسون ريالاً الاربع ريال لان الواجب في الاذن نصف الدية
وفي ربعها ثمنها ولو كان المجني عليه امرأة وكانت قيمتها لو كانت امه ما مرفعلي
قول الطحاوي الحكومة مائة ريال وستة وعشرون ريالاً وعلى قول الكرخي تسعة
وسبعون ريالاً الاثنان ريالاً لان دية المرأة نصف دية الرجل ولا يخفى ان قول
الكرخي هنا اولي فصل وانما يجب الارش المقرر وحكومة العدل في الشجاج
والجراحات اذ ابرأت وبقي لها اثر فلو شجرة موصفة فبرئت ونبت عليه الشجر حتى لا
يربي موضع الشجر فلا شئ عليه عند الامام خذاف الخانيه وكذا لو برئت الجراح ولم
يبقي لها اثر كما في البرازيم وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن ان يجعل عليه حكومة
عدل اجرة الطبيب كذا في المحيط زاد في التبيين والمداوان وفي البرازيم العتوي
على قول محمد انه لا شئ عليه الا بمن دونه وقال الشافعي ان لم تنقص القيمة الحال
سيلان الدم اعتبر القيمة والجراح سائلة ولا يعاد جرح المحر عليه في الطرف
الابعد بربى لانه ربما سرى الى النفس فاما يستعمر على شئ بالبري والهلالة
لم يدري انه اي جنابة فيترتب عليه الحكم فصل فيمن تجب عليه دية النفس والا
رثن المال الواجب بالعهد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي
النفس الخطا فيها على العاقله وفي شبه العهد لو نفسا على العاقله وفيما
دونها وان بلغ الدية القاتل كذا في البرازيم ومراده بقوله على القاتل اي الجاني
ثم رايت وعبرة الخلاصه ولفظها على الجاني وكل دية وجبت على العاقله
وهي اهل الديوان اي الجيش الذي كتبت اسمايهم في الديوان ان كان القاتل منهم
تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين فان خرجت العطاياء في الثلاث ثلاث لواقيل

أخذ منها

نحوه

أخذ منها وان كان الواجب في الجنابة خطا ثلثي الدية ونصفها تؤخذ في سنين
وان كان الثلث في سنة واحدة ومن لم يكن ديوانيا فعاقلته قبيلته وتقسيم الدية
عليهم في عطاياء ثلاث سنين لا يؤخذ من كل عطية في كل سنة الا درهم او درهم وثلث
فان لم تتسع القبيلة لذلك ضمن اليهم اقرب القبائل على ترتيب العصيات والقاتل
كأحدهم والباقي من الدية بعد الصلح فهو على الجاني كذا في جامع الرموز واختلق الماخرون
في العجم فافتي الفقهاء والامام طهر الدين انه لا عاقله لهم وافتي البعض ان لهم عاقله
والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلته وان تاجر فكذلك في البرازيم وفيها
وذكر في الخزانة القولين ثم قال ولكل مختارون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله
الدليل انتهى فلذا قال في النقاية والمعتبر في العجم اهل النصر ومن لا عاقل له
يعطي الدية من بيت المال ان كان موجودا او مضبوطا والا فعلى الجاني
فيودي كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة على ما قاله الناطفي وهذا حسن لا بد
من حظه اذ في كثير من المواضع انه يودي في ثلاث سنين كما قال الزاهدي كذا
في جامع الرموز ونحوه في الدرر المختار والمشتفي وهو بكل في قبلي شبه العهد
وقد صدر حوفيما اذا قتل الاصل فرغم ان الدية تؤخذ من ماله في ثلاث سنين بل
عبارة مجرمله لان المذكور في مواضع من الكتب انها تطلق في ثلاث سنين وسيأتي
في كلامه ما يؤيد ولا تحتمل العاقله ما وجب بصلح عن دم عهد فانه على القاتل
حالا اذا اجلى او اقرار يقتل حطالم يصدق اي القاتل العاقله في ذلك الاقرار
فانه على المقر في ثلاث سنين كذا في وهو يويد لما مر ولا يحتمل ما وجب
بقتل عهد سقط قوده لشبهة كما اذا قتل ارجلا وهدى صبي او معتوه
والاخر بالغ عاقل او احدهما بحديد والاخر بعضي فانه ينصف الدية
بينهما او ما يجب بسبب قتله ابنه عمه فانه وجب القود بنفس القاتل
الا انه سقط بحرمة الابوه فوجب الدية على الاب في ثلاث سنين صيانة
للمد عن الهدر ولا يحتملون جنابة عبد على حر خطا فانه على مولاه كذا

٧
٢ جامع الرموز يعني انه اذا جاني عبده خطأ دفعه بالجناية فيملكه وليها او افواه ما رشي
الجناية وفيه ولا يجتعلون ما دون ارش الموضحة من بدل طرف هو اقل من خمسمائة يعني
كفصل اصابع غير الابرهم وان كانت الجناية خطأ قال وانما قلنا من بدل طرف
لانه من قتل عبد غير خطأ وقيمته اقل من ارشها يحكموا فان القيمة في العبد قايمة
مقام الدية في الحر كما في الكف بل يحل الواجب مما ذكر من بدل الصلح وغيره علي الجاني
انتهى ما في شرح النقاہ
در سبب يسقط القصاص بحوث الجاني لغوات
المحل ولا يسقط المال سواء وجب علي الجاني او على عاقلته لتعلقه بالنزوه وفي
الاشباه يضمن الميت الا في مسئلة ما اذا حفر بيرا تقديرا ثم مات فوق فيها
الساكن بعد موته كانت الدية على عاقلته انتهى ولو تركت العاقلة كان الاعتبار ذلك
لوقت القضا كذا في التبيين في آخر كتاب الجنایات قبل كتاب الوصايا ولو حفر العبد
بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان فهلك لا يجب العبد شي وانما يجب على
المولي قيمته لان جنایة العبد لا توجب عليه شي وانما يجب على المولي
فيجب عليه قيمته واحدة ولو مات فيها الف نفس يقتسمونها بالحصص كذا
في التبيين في ديار الجنایة المملوك وقد ذكرنا بعض المسائل لزيادة الايضاح
والله الهادي الى الصواب وقد تم جمعها

